



أحمد لاري ودجتان بوشهري ودخليل أبل وخليل الصالح



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وأمين السر أسامة الشاهين على المنصة

عمار العجمي أبلغه عدم الحضور إلى جلستي اليوم وغداً أيضاً.. وموعد الجلسة المقبلة يومي الثلاثاء والأربعاء 21 و22 فبراير الجاري

أحمد السعدون رفع جلسة أمس لعدم حضور الحكومة

قانون المناقصات العامة فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي، ويحتوي الجدول على 3 تقارير من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالمفوضية العليا وقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم النسبية.

وأدرج على جدول الأعمال 6 تقارير للجنة الشؤون التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق ببرد الاعتبار واستقالة عضو مجلس الأمة وتجريم الرشوة وعلنية التصويت على مناصب مكتب المجلس وإلغاء لجنة الأولويات، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية بشأن مكافأة الطلبة.

ومدرج على الجدول 3 طلبات للمناقشة بشأن تصويب الخلل في أداء مكتب منظمة الصحة العالمية للمصالح العام، وتسكين المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها الحكومة في التعيينات، ومناقشة سوء الطرق وتطابق الصلوح من سطح الأسفلت.



النواب في القاعة بدون حضور الحكومة

رفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة المجلس العادية التي كان مقرراً عقدها أمس بسبب عدم حضور الحكومة.

وقال السعدون «تفتتح الجلسة والنصاب مكتمل لكن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي كلمني أمس وقال إن الحكومة قررت عدم حضور جلسة اليوم (أمس) وجلسة غد الأربعاء (اليوم) وكذلك جلسة الخميس الخاصة ولذا ترفع الجلسة إلى الموعد المحدد في اللائحة يومي الثلاثاء والأربعاء 21 و22 فبراير».

وكان من المقرر أن ينظر المجلس في بنود جدول الأعمال المكون من 14 بنداً و41 فقرة.

ومدرج على جدول الأعمال 14 رسائل واردة و66 شكوى وعريضة، واستجواب وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.

وتتعلق بالمشروع قرار مجلس الوزراء الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة دجتان بوشهري.



د.عبدالكريم الكندري وأ.د.محمد المطر وعبدالله المصطفى ود.عبدالعزیز الصقبي وهاني شمس وشعيب المويزي



جانب من القاعة قبل رفع الجلسة



جانب آخر من قاعة عبدالله السالم



عبدالله الأنبيعي وفارس العتيبي وثامر السويط وخالد العتيبي في القاعة

39 نائباً يصدرون بياناً يطالبون فيه بسرعة تشكيل الحكومة

والصيفي الصيفي ومهلل المصطفى وأسامة الشاهين وفارس العتيبي ود.محمد الحويلة ومحمد هاني ود.عادل الدمخي وصالح عاشور وخليل الصالح وحمد العبيد ود.مبارك الطشة وعبدالله فهاد ود.خليل أبل وسعود العصفور وأحمد لاري وأسامة الزيد وعبد الوهاب العيسى وعبدالله الأنبيعي ود.فلاح الهاجري وحامد البذالي وشعيب شعبان وحمد المدللج ود.محمد المهان ومبارك الحجرف وهاني شمس وخالد الطمار ويوسف البذالي.

وقالوا: «لذلك فإن احترام النصوص الدستورية والإرادة الشعبية يستدعي سرعة تكليف رئيس الحكومة والاستعجال في تشكيلها، حفظ الله الكويت وشعبها». والنواب موقعو البيان هم نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير وخالد المونس ود.حسن جوهر ومرزوق الحبيبي وشعيب المويزي وحمدان العازمي ومهند السايير ود.حمد المطر ود.عبدالكريم الكندري وعبدالله المصطفى ود.عبدالعزیز الصقبي وثامر السويط

وحقوقنا الدستورية التي كفلتها المادة 108 من الدستور وتعبيرنا الراض لمحاولة الالتفاف على الدستور». وذكرنا أنه «وحتى لا نعود للمربع الأول، أصبح من اللازم حماية دور المؤسسة التشريعية الذي أكد عليه المشرع الدستوري، حيث أتى القياس في مواد الدستور ألا يتجاوز تشكيل الحكومة أكثر من أسبوعين لكي لا تكون مصالح الشعب وقوانينه رهونة بتشكيل ممتد غير معلوم الملامح أو المدة».

أصدر عدد من أعضاء مجلس الأمة بياناً صحافياً بعنوان «حتى لا نعود إلى المربع الأول» دعا فيه إلى سرعة تكليف رئيس الحكومة والاستعجال في تشكيلها. وقال النواب في بيانهم: «إن الالتفاف الشعبي لا يديم إلا مع البارين بقسمهم والمخلصين في عملهم والمؤمنين بحقوقهم وواجباتهم والقادرين على ترجمة أقوالهم إلى أفعال». وأضافوا: «وانطلاقاً من مسؤولياتنا الشعبية التي عبرت عنها صناديق اقتراع 29 سبتمبر 2022